شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

دور السلطة التشريعية في الرقابة على الأموال العامة

رسالة مقدمة من الباحثة

جيهان حسن سيد أحمد خليل

للحصول على درجة دكتوراه في الحقوق

شكلت لجنة المناقشة من السادة :

الأستاذ الدكتور محمود عاطف البنا مشرفاً ورئيساً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ أنور أحمد رسلان عضواً

عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد العال السناري عضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق - جامعة حلوان

٢٠٠١م - ١٤٢٢هـ

" إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا
نُضيع أجر من أحسن عملاً "

صدق الله العظيم

سورة الكهف الآية ٢٩

" وقلَ ربِ زِدنى علماً"

إهـــــــداء

أهدى ثمرة مجهودى

إلى سبب وجودى ونور حياتى ومبعث إجتهادى ومثلى الأعلى
إلى من أخفض لهما جناح الذل من الرحمة إلى والدى الحبيبين
حفظهما الله وأدام بقاءهما إنة سميع مجيب الدعاء.

إلى زوجى الذى رافقنى رحلة كفاحى حتى تخرج هذة الرسالة إلى النور.

إلى إخـــــــــوتى الأعزاء
إلى زهـــــــــرة عمرى
" إبنتـــــــــى الحبيبة"
" هنـــــــــد "

شكر وتقدير

.....

الشكر لله سبحانه وتعالى الذى هدانى إلى هذا الطريق وماكنت لأهتدى لولا أن هدانى الله والذى منّ على بكثير من نعمة التى لا تعد ولا تحصى.

إلى استاذى الفاضل / الأستاذ الدكتور/ محمود عاطف البنا

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الذى يهدى إلى عقلى فى كل لحظة نوراً والذى عبد لى الطريق بكل تواضع رجال العلم العظام ومنحنى من وقته ومجهوده الكثير.

أهدى لسيادتكم بعضاً من ضياء هديتك إعترافاً منى بالجميل . جزاكم الله عنى كل الخير ولكم منى عميق الشكر كما أتوجه بخالص الشكر.

إلى السيد الأستاذالدكتور/ أنور أحمد رسلان عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة

والسيدالأستاذ الدكتور/ محمد عبد العال السنارى استاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة حلوان

أقر لحضراتكم بكل العرفان والجميل الذى طوقتم به عنقى أبد الدهر

*** جزاكم الله خيرا ***

وحسبى فى هذا المقام أن أخص بالشكر والتقدير والداى لفيضهما الكريم علي من العناية ولما زودانى به من علم ومعرفة منذ ميلادى.

كما أتوجة بالشكر لكل من علمنى منذ الصغر وكل من شارك فى هذة الرسالة بالمعلومة والنصح والمشورة والدعم وأخص بالشكر رؤسائى وزملائى بالجهاز المركزى للمحاسبات.

" فلهم من الله خير الجزاء"

مقـــدمة

لا يخفى علينا مدى أهمية المال العام ومدى تأثيره على مستوى الدولة مـــن كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذا استلزم الأمر إحاطته بنـــوع من الحماية وتتم هذه الحماية بفرض الرقابة القانونية عليه وتتنوع طرق الرقابة على مالية الدولة فقد تكون رقابة خارجية وقد تكون رقابة داخليـــة ،والرقابـــة الأخيرة هى التى تمارسها الجهة الإدارية أو السلطة التنفيذية باعتبارهـــا هـــى السلطة القائمة على مالية الدولة أما الرقابة الخارجية هى التى تتم عن طريـــق جهة خارجية مستقلة تكون على درجة عالية من العلم والدراية وتتميز بالكفـــاءة فى ممارسة هذه الرقابة وقد تقوم بالرقابة الخارجية السلطة التشريعية وقد تقوم بـــها السلطة القضائية وذلك بخلاف الأجهزة المتخصصـــة لممارســـة الرقابـــة المالية ومنها الجهاز المركزى للمحاسبات فى مصر وجهة أخرى.تمارس الرقابة الإدارية والمالية وهى هيئة الرقابة الإدارية ولأهمية الـــدور الرقـــابى للســـلطة التشريعية على الأموال العامة نـــدرك ضـــرورة تحديـــده وخاصـــة أن الســـلطة التشريعية تقوم بالرقابة على الأموال العامة بطرق متعددة فلا يقف دورها عنـــد حد اعتماد الموازنة العامة والحساب الختامي بل تتدخل فى مجالات متعددة بهدف حماية المال العام.والذى دفعنا لدراسة هذا الموضوع بخـــلاف أهميتـــه هـــو ان غالبية المؤلفات التى تدخلت لدراسة الدور الرقابى للسلطة التشريعية لم تتناولـــه بأكمله بل تحدثت عن أحد المجالات التى تدخلت فيها السلطة التشريعية لأحكـــام الرقابة على مالية الدولة ولم تتناول باقى المجالات . لذا وجدنا ضرورة تحديـــد هذا الدور نظراً لأهميته ومساهمته فى الحفاظ على مالية الدولة.

والسلطة البرلمانية تلعب دوراً هاماً فى أحكام الرقابة على الأمـــوال العامـــة سواء تم هذا الدور بصورة مباشرة عن طريـــق موظفيـــها واللجـــان المشـــكلة بمعرفتها أو يتم عن طريق تكليف أحد الأجهزة بممارسة هذه الرقابة أو يتم داخل جلسات المجلس عن طريق النواب ولا تنقطع العلاقة بيـــن الســـلطة التشـــريعية وبين الأجهزة المعاونة لها بمجرد التكليف بل تستمر هذه الصلـــة عـــن طريـــق

التقارير التى ترفع إليها بنتيجة الرقابة ومن هذه الأجـــهزة الجـــهاز المركـــزى للمحاسبات . وقد دفعنا أيضاً لدراسة هذا الموضوع هو الرغبة فى إظهار مزايـــا وعيوب هذه الرقابة البرلمانية ووضع تصور لما يجب ان تكون عليه هذه الرقابة وكيفية تلافى أوجه النقص المحيطة بها وأيضاً الرغبة فى إيضـــاح ان الرقابـــة التشريعية على الأموال العامة اذا كانت تتم فى بعض الأحيان عن طريق إصـــدار قوانين منظمة للمسائل المالية فقط ألا أنـــها فى أحوال أخرى تتم عـــن طريـــق إصدار قوانين مالية ومتابعة ما يتم من تصرفات مالية وذلك داخل المجلس عـــن طريق الاستجوابات وتوجيه الأسئلة وطلبات الإحاطة وهذه أمور تساهم بلا شـــك فى الرقابة المالية وتلعب دوراً هاماً لا يمكن إغفاله.

وحقيقة الأمر ان البحث فى الرقابة التشريعية يعد من الموضوعات الهامـــة التى تكتنفها بعض الصعوبات حيث ان هذا الموضوع لا يدور فى فرع واحد مـــن فروع القانون العام بل يتناول فروع متعددة مثل القانون الإدارى ، المالية العامـــة ، القانون الدولي وهذا كله يعنى اتساع هذه النوعية من الرقابة .

وفى تناولنا لهذا الموضوع سوف نتحدث فى البداية عن مـــا هيـــة الرقابـــة التشريعية وأساسها والأسلوب الذى تتم به هذه الرقابة والأموال العامة الخاضعة للرقابة التشريعية.

وسوف يتم تقسيم الرسالة الى قسمين :

القسم الأول : نتحدث فيه عن الرقابة التشريعية على الأداء المـــالي للدولـــة والدور الذى تقوم به فى هذا الشأن ودور الجهة المعاونة لها فى هذه الرقابة.

فنتحدث عن الرقابة على الموازنة العامة للدولة ودور السلطة التشريعية عند اعتماد الموازنة والرقابة التشريعية على تنفيذها ونقدم أمثلة لبعـــض الأنظمـــة المقارنة التى تقترب من النظام المصرى أو تختلف عنه فـــى الرقابـــة باعتمـــاد الموازنة العامة للدولة وتحدد أيضاً مدى الحقوق الممنوحة للســـلطة التشـــريعية من قبل الدساتير لممارسة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة وسوف نجـــد ان لها حق السؤال والاستجواب وإجراء التحقيق وتشكيل لجان لتقصى الحقـــائق